https://doi.org/10.68724/OUM-2026-13-FA-007

الجهادُ الاقتصاديّ والثقافيّ
دراسةٌ تحليليّةٌ في رؤية السيد مجتبى علي الخامنئي في ضوء تجربتي جهاد البناء والاقتصاد المقاوم

■ د. عبد الله م. بدوي[1]

ملخّص

تدرس هذه المقالة مفهوم الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ في رؤية الإمام السيد (مجتبى الحسيني الخامنئي)، بوصفه طورًا متقدّمًا في مسار الجمهوريّة الإسلاميّة بعد تجربتي جهاد البناء والاقتصاد المقاوم. وتنطلق من إشكاليّة مركزيّة هي: كيف يتحول الصمود أمام الحرب الاقتصاديّة والثقافيّة إلى استقرار يوميّ يحفظ الإنتاج والوعي؟ وتعتمد المقالة منهجًا تاريخيًّا تحليليًّا يربط بين جهاد البناء بوصفه تأسيسًا للعمران الاجتماعيّ، والاقتصاد المقاوم بوصفه بناءً للمناعة، والجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ بوصفه تحويلاً للمناعة إلى تكليف اجتماعيّ ومؤسسيّ، وتخلص إلى أنّ العامل والمعلّم يمثلان ركيزتيَ المرحلة الجديدة؛ فالأول يحفظ الإنتاج، والثاني يحفظ الوعي، وأنّ نجاح هذا الجهاد يتوقف على تكامل الدولة والمجتمع في حماية العمل، والإمداد، والسوق، والتعليم، والثقة العامة. وتؤكد الدراسة أنّ الاستقرار المقصود ليس رفاهًا استهلاكيًا، بل طمأنينة قائمة على الإنتاج والمعرفة والسيادة والعدل، وأنّ وظيفة القيادة هنا هي نقل المجتمع من منطق الاحتمال السلبيّ للأزمة إلى منطق المشاركة المنظّمة في إدارتها ومجاوزتها، عبر مؤسّسات قادرة على القياس والمراجعة.

الكلمات المفتاحية: الجهاد الاقتصاديّ، الجهاد الثقافيّ، الاقتصاد المقاوم، جهاد البناء، الاستقرار، الجمهوريّة الإسلاميّة، العامل، المعلّم، الإمداد، السيادة.

١ - لبناني حائز على درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلاميّة، رئيس مركز إسناد للدراسات والأبحاث.

Economic, Cultural Jihad

Analytical Study of Sayyid Mojtaba Ali Khamenei's Vision in Light of 'Jihad of Construction', 'Resistance Economy' Experiences

■ Dr. Abdullah Badawi[1]

Abstract

This article examines the concept of economic and cultural jihad within the vision of Imam Sayyid Mojtaba Hosseini Khamenei, viewing it as an advanced stage in the trajectory of the Islamic Republic following the experiences of "Construction Jihad" and the "Resistance Economy." It proceeds from a central question: How does resilience in the face of economic and cultural warfare transform into a form of daily stability that safeguards both production and public consciousness? It employs a historical-analytical approach that links "Jihad of Construction", as the foundation of social development, with "Resistance Economy", as the building of resilience, and with "Economic and Cultural Jihad", as the translation of that resilience into a social and institutional mandate. The study concludes that the worker and the teacher represent the twin pillars of this new phase, the former safeguarding production and the latter preserving consciousness, and that the success of this jihad hinges on the integration of state and society in protecting labor, supply chains, markets, education, and public trust. It emphasizes that the stability in question is not one of consumerist affluence, but rather a sense of security rooted in production, knowledge, sovereignty, and justice. Furthermore, the role of leadership here is to shift society from a mindset of passively enduring the crisis to one of organized participation in managing and overcoming it, facilitated by institutions capable of measurement and review.

Keywords: Economic Jihad, Cultural Jihad, Resistance Economy, Construction Jihad, Stability, Islamic Republic, Worker, Teacher, Supply, Sovereignty.

1 - Head of the Isnad Center for Studies and Research; holds a PhD in Islamic Studies from Lebanon.

مقدّمة

لا تقاس قوة الدولة التي تولد من رحم الثورة بقدرتها على إعلان المواقف وحدها، بل بقدرتها على تحويل المعنى الثوريّ إلى عمران ومؤسّسات ومعيشة آمنة. فالثورة التي تواجه حربًا وحصارًا وضغطًا سياسيًا لا تستطيع أن تكتفي بحفظ الشعار، لأنّها مطالبة بأن تثبت للناس أنّ الاستقلال ليس فكرة مجرّدة، بل قدرة يوميّة على حماية الخبز والدواء والعمل والمدرسة والطريق والميناء. ومن هنا تأتي أهميّة قراءة مفهوم الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ بوصفه انتقالاً من منطق الصمود العام إلى منطق تثبيت الاستقرار في حياة المجتمع.

وتتناول هذه الدراسة رؤية السيد (مجتبى الحسيني الخامنئي) بعد تولّيه قيادة الجمهوريّة الإسلاميّة في ظرف شديد الحساسيّة، بما يجعل القراءة متّصلة بمرحلة انتقاليّة لا تنفصل عن إرث القائد الشهيد السيد (علي الخامنئي) وتجربة الجمهوريّة الإسلاميّة في جهاد البناء والاقتصاد المقاوم[1].

تقوم هذه الدراسة على أنّ الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ لا ينفصل عن حلقتين سابقتين في

١ - مكتب حفظ ونشر آثار آيّة الله السيد مجتبى الحسيني الخامنئي، «رسالة آيّة الله السيد مجتبى الحسيني الخامنئي بمناسبة يوم العمال وعيد المعلّم»، الموقع الرسمي لمكتب القائد، ١ أيار/مايو ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢٩ أيار/مايو ٢٠٢٦.

التجربة الإيرانيّة: جهاد البناء، والاقتصاد المقاوم. فالأول جعل الثورة قادرة على ملامسة الأطراف والقرى والمستضعفين، والثاني حاول بناء مناعة الدولة في وجه العقوبات والحرب الاقتصاديّة. أمّـا الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ فيمثّل، في الرؤية التي تعالجها هذه المقالة، محاولة لنقل تلك المناعة إلى مستوى التكليف العامّ؛ أي إلى مشاركة العامل والمعلّم والحكومة والحرس والبسيج والأسرة والسوق في صناعة استقرار محسوس.

ولا يستعمل لفظ الجهاد هنا بوصفه زخرفة خطابيّة، بل يستعمله وصفًا لموضع المواجهة. فإذا كان الهجوم واقعًا على الاقتصاد والثقافة، فإنّ بذل الوسع في حماية الإنتاج والوعي يصبح جزءًا من معنى الجهاد. وبذلك لا يكون الاقتصاد ملفًّا فنيًا محايدًا، ولا تكون الثقافة شأنًا تعليميًّا محدودًا، بل يتحوّلان إلى ميدانين من ميادين الحرب المركّبة التي تستهدف القرار والكرامة والثقة العامّة.

تنطلق الدراسة من السؤال الآتي: كيف يعيد مفهوم الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ تعريف وظيفة الدولة والمجتمع في طور الاستقرار؟ ويتفرّع عنه سؤالان: ما الصلة بين جهاد البناء والاقتصاد المقاوم والجهاد الاقتصاديّ؟ وكيف يصبح العامل والمعلّم ركيزتين في تحويل المناعة إلى طمأنينة يوميّة؟ وتعتمد الدراسة منهجًا تاريخيًّا تحليليًّا ومفاهيميًّا، يستند إلى النصوص القياديّة والبيانات المؤسّسيّة والدراسات الأكاديميّة التي تناولت التجربة الإيرانيّة، مع توظيف النصوص الدينيّة في حدود وظيفتها الاستدلاليّة.

وتحاول هذه الدراسة أن تتجنّب خطأين متقابلين، الأول أن تقرأ الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ كأنّه مجرّد تسمية سياسيّة لمجموعة سياسات اقتصاديّة عاديّة، والثاني أن تتعامل معه كأنّه خطاب تعبويّ منقطع عن أدوات الدولة ومؤسّساتها. فالقراءة الدقيقة تقتضي الجمع بين المعنى الدينيّ للمفهوم وبين مقتضيات الإدارة الحديثة: إنتاج، تخطيط، رقابة، تعليم، أمن، إمداد، عدالة، سوق، ومحاسبة. ومن دون هذا الجمع يفقد المفهوم أحد طرفيه؛ إمّا أن يتحوّل إلى إدارة بلا روح، وإمّا إلى حماسة بلا برنامج.

وتفترض الدراسة كذلك أنّ الانتقال إلى الاستقرار لا يعني انتهاء المواجهة، بل يعني تغيّر

صورتها؛ ففي مرحلة الثورة يكون الخطر الأكبر هو إسـقاط النظام الوليد، وفي مرحلة المقاومة يكون الخطر هو كسر الإرادة بالحصار والحرب، أمّا في مرحلة الاستقرار فيصبح الخطر أن يبقى الناس داخل قلق دائم يمنعهم من الإحسـاس بثمرات الصمود. لذلك فإنّ تحويل الصمود إلى حياة مستقرة هو الامتحان الأعمق للمرحلة.

أولاً: الدراسات السابقة والفجوة البحثيّة

١ - دراسة إريك لوب (Eric Lob) حول جهاد البناء

هدفت دراسة إريك لوب إلى تحليل مؤسّسة جهاد البناء بوصفها أداة للتنمية الريفيّة وترسيخ النظـام بعد الثـورة، لا مجرّد جهاز خدماتيّ مؤقّـت. وتكمن أهمّيتها في أنهـا تتيح فهم العلاقة بـين الشرعيّة الثوريّة والخدمة الاجتماعيّة، وتبيّن كيف تحوّلت المؤسّسـة إلى جسر بين الدولة والمجتمع المحليّ، ويغلب عليها المنهج التاريخيّ التحليليّ، وخلصت إلى أنّ جهاد البناء أسهم في بناء شرعيّة ميدانيّة عبر التنمية الريفيّة والحضور في الأطراف[1].

ومـع أهميّة هذا العمـل، فإنّه لا يجعل الجهاد الاقتصاديّ والثقـافيّ موضوعه المركزيّ، ولا يدرس انتقال التجربة من البناء الريفيّ إلى بناء المناعة الاقتصاديّة والثقافيّة في طور الاسـتقرار. ولذلك تسـتفيد هـذه المقالة منه في فهم الحلقـة الأولى، لكنّها تتجـاوزه إلى تركيب الحلقات الثلاث في مسار واحد.

٢ - دراسة سينا إمامي (Sina Emami) حول الاقتصاد المقاوم

هدفت دراسـة سـينا إمامي إلى تحليل الاقتصاد المقاوم بوصفه خطابًا وسياسـة للاستقلال

1 - Eric Lob, Iran›s Reconstruction Jihad: Rural Development and Regime Consolidation after 1979.

الاقتصاديّ في مواجهة العقوبات. وتكمن أهمّيتها في أنّها تُخرج الاقتصاد المقاوم من كونه شعارًا داخليًّا إلى كونه نمطًا في إدارة الدولة تحت الضغط، ويغلب عليها المنهج التحليليّ السياسيّ، وخلصت إلى أنّ الاقتصاد المقاوم يمثّل خطابًا مؤسّسيًا للمرونة والسيادة الاقتصاديّة[1].

غير أنّ الدراسة تبقى معنيّة بالاقتصاد المقاوم بوصفه سياسة وخطابًا، ولا تفصّل بما يكفي في انتقال المفهوم إلى الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ بوصفه تكليفًا اجتماعيًا ومؤسّسيًا يشمل العامل والمعلّم والإمداد والثقافة.

٣ - دراسة إسفنديار باتمانغليدج (Esfandyar Batmanghelidj) حول العقوبات وتركيب التجارة

تدرس مقاربة باتمانغليدج أثر العقوبات في تركيب التجارة الإيرانيّة، وتنبّه إلى أن الصمود الاقتصاديّ لا يختزل في مقاومة بسيطة، بل يتطلب قدرة مركّبة على إعادة ترتيب السلع والمسارات والشركاء التجاريّين. وتكمن أهميّة هذه القراءة في أنّها تساعد على فهم الفرق بين الشعار العامّ للمقاومة وبين البنية العمليّة للمرونة الاقتصاديّة، ويغلب عليها المنهج الاقتصاديّ التحليليّ، وتخلص إلى أنّ التعقيد التجاريّ والمؤسّسي جزء أساسيّ من قدرة الدول المحاصَرة على الاستمرار[2].

ومع ذلك، فإنّ هذا الاتّجاه لا يتناول البعد الثقافيّ والتربويّ في إنتاج الاستقرار، ولا يجعل العامل والمعلّم والميناء والسوق عناصر في بنية جهاديّة واحدة. لذلك تستفيد الدراسة الحاليّة من هذا التحليل لتقوية معنى المناعة الاقتصاديّة، ثم تضيف إليه البعد الثقافيّ والاجتماعيّ.

---

1 - Sina Emami, “Beyond Sanctions: The Resistance Economy as the Islamic Republic of Iran’s Policy Discourse for Economic Independence, 171–201.

2 - Esfandyar Batmanghelidj, “Resistance Is Simple, Resilience Is Complex: Sanctions and the Composition of Iranian Trade,” in Iran Under Sanctions, Johns Hopkins School of Advanced International Studies (SAIS), 2024.

ثانيًا: النصوص الأصليّة المؤسّسة

لا تُعامل هذه الدراسة وثيقة السياسات العامة للاقتصاد المقاوم بوصفها دراسة سابقة، بل بوصفها نصًّا أصليًّا مؤسّسًا لفهم الرؤية الرسميّة للاقتصاد تحت الضغط. وتكمن أهمّيتها في أنّها تعرض الاقتصاد المقاوم بوصفه نموذجًا منبثقًا من الثقافة الثوريّة والإسلاميّة، وقادرًا على مواجهة الحرب الاقتصاديّة المفروضة. غير أنّ الوثيقة لا تكفي وحدها لفهم المرحلة الجديدة؛ إذ يضيف مفهوم الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ سؤال الانتقال من المناعة إلى الاستقرار، ومن السياسة العامّة إلى التكليف الاجتماعيّ[1].

ثالثًا: الفجوة البحثيّة

تكشف الدراسات والوثائق السابقة أنّها ركّزت غالبًا على إحدى الحلقات الثلاث: جهاد البناء، أو الاقتصاد المقاوم، أو السياسات العامّة. غير أنّها لم تجمع بينها في مسار واحد يفسّر كيف ينتقل الفعل الثوريّ من خدمة الأطراف، إلى بناء المناعة، ثمّ إلى تحويل الاقتصاد والثقافة إلى ميدان جهاد في طور الاستقرار. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لسدّ هذه الفجوة عبر قراءة الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ في رؤية الإمام السيد (مجتبى الحسيني الخامنئي) بوصفه حلقة تركيبيّة تصل العامل بالمعلّم، والإنتاج بالوعي، والردع بالإمداد، والمناعة بالطمأنينة اليوميّة.

رابعًا: منهج الدراسة وحدودها

تعتمد الدراسة المنهج التاريخيّ التحليليّ لتتبّع انتقال التجربة من جهاد البناء إلى الاقتصاد المقاوم ثمّ إلى الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ. وتستخدم أيضًا المنهج المفهوميّ لتحرير معاني

---

١ - مكتب حفظ ونشر آثار الإمام السيد علي الخامنئي، «إبلاغ السياسات العامة للاقتصاد المقاوم»، ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: ٢ أيار/مايو ٢٠٢٦.

الجهاد، والمناعة، والاستقرار، والسيادة، والمنهج النقديّ لتمييز المفهوم المنتج من الاستعمال الخطابيّ العامّ. ولا تكتفي الدراسة بذكر المناهج، بل توظّف كلّ منهج في موضعه: التاريخيّ في تتبّع المسار، والمفهوميّ في تحرير المصطلحات، والنقديّ في كشف شروط التطبيق ومخاطر تحويل المفهوم إلى شعار. وتقرأ الدراسة النصوص القياديّة والوثائق الأصليّة بوصفها نصوصًا موجِّهة ذات أثر في بناء السياسات والوعي العام، لا بوصفها فتاوى فقهيّة تفصيليّة. ولذلك لا تتوسّع في الجدل الفقهيّ الخاصّ بمعنى الجهاد، ولا تقدّم تقييمًا اقتصاديًّا كمّيًّا مستقلًّا للتجربة، بل تركّز على العلاقة بين النصّ القياديّ والتجربة المؤسّسيّة والدراسات الأكاديميّة، وعلى كيفيّة إنتاج معنى الاستقرار في ظلّ الحصار والحرب المركبة.

وتنحصر حدود البحث في قراءة الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ بوصفه مفهومًا سياسيًّا اجتماعيًّا ذا مضمون دينيّ واستراتيجيّ، في ضوء تجربتي جهاد البناء والاقتصاد المقاوم. لذلك لا تتوسّع الدراسة في الجوانب الفقهيّة التفصيليّة للجهاد، ولا تقدّم دراسة اقتصاديّة قياسيّة، ولا تعالج جميع سياسات الجمهوريّة الإسلاميّة، بل تركّز على المسار الذي يحوّل الصمود إلى استقرار ملموس.

خامسًا: مصدر الرؤية محلّ الدراسة

ينطلق البحث في قراءة رؤية الإمام السيد (مجتبى الحسيني الخامنئي) من رسالته بمناسبة يوم العمّال وعيد المعلّم، حيث جُمعت دلالة العمل والعلم في إطار واحد، ثمّ تُقرأ هذه الرسالة في امتداد التجربة السابقة لجهاد البناء والسياسات العامّة للاقتصاد المقاوم. لذلك لا تنسب الدراسة إلى القائد الحاليّ كلّ مفاصل التجربة التاريخيّة، بل تجعل رؤيته حلقة تركيبيّة جديدة تستثمر الإرث المؤسّسيّ السابق وتعيد توجيهه نحو الاستقرار الاقتصاديّ والثقافيّ[1].

١ - مكتب حفظ ونشر آثار آيّة الله السيد مجتبى الحسيني الخامنئي، «رسالة آيّة الله السيد مجتبى الحسيني الخامنئي بمناسبة يوم العمال وعيد المعلّم»، الموقع الرسمي لمكتب القائد، ١ أيار/مايو ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢٩ أيار/مايو ٢٠٢٦.

ولا يقوم هذا الإسناد على نسبة عامّة إلى مرحلة سياسيّة جديدة فحسب، بل على نصّ مباشر منشور في الموقع الرسميّ للقيادة، إذ يجعل تقدّم البلد قائمًا على جناحَي العلم والعمل، ويصرّح بأنّ المعلّمين يمثّلون الحلقة الأشدّ تأثيراً في المعركة الثقافيّة، وأنّ العمال من أكثر العناصر فاعليّة في المعركة الاقتصاديّة، وأن هذين القطبين يشكلان عمود ميدانيَ الثقافة والاقتصاد. ولذلك تتعامل الدراسة مع هذه الرسالة بوصفها النصّ المركزيّ للرؤية، ثم تقرؤها في ضوء السياسات السابقة للاقتصاد المقاوم وتجربة جهاد البناء.

وقد اختيرت المصادر بحسب قربها من الحلقات الثلاث التي يُبنى عليها البحث: جهاد البناء بوصفه تجربة عمرانيّة اجتماعيّة، والاقتصاد المقاوم بوصفه وثيقة وسياسة للمناعة، ورسالة العامل والمعلّم بوصفها النصّ المباشر الذي يربط بين الإنتاج والوعي في مرحلة القيادة الجديدة. أمّا النصوص الدينيّة فقد استُعملت في حدود وظيفتها الاستدلاليّة، لا بوصفها بديلاً عن التحليل التاريخيّ والمؤسّسيّ.

ومعيار الاختيار هنا ليس كثرة المصادر، بل قربها الوظيفيّ من سؤال البحث: ما النصّ الذي يحدّد الرؤية الجديدة؟ وما التجربة التي تؤسّس لها؟ وما الدراسة التي تشرح أثرها الاجتماعيّ والاقتصاديّ؟

سادسًا: من جهاد البناء إلى العمران الاجتماعيّ

ظهر جهاد البناء في لحظة كانت الجمهوريّة الجديدة بحاجة فيها إلى أن تجعل الثورة حاضرة في حياة الناس، لا في لغة السياسة فقط. فالثورات قد تنجح في إسقاط نظام، لكنّها لا تضمن شرعيّتها التاريخيّة إلّا حين تبني بديلاً قادرًا على خدمة المجتمع. ولهذا كان الذهاب إلى القرى والأطراف، وشق الطرق، ومد الخدمات، ودعم الإنتاج الزراعيّ، وتعزيز حضور الدولة بين المستضعفين، عملاً سياسيًّا واجتماعيًّا في الوقت نفسه. إنّه بناء للثقة قبل أن يكون بناءً للحجر.

تكشف هذه التجربة أنّ المستضعف لم يكن في الخطاب الثوريّ موضوع شفقة، بل معيارًا

لاختبـار صدق الدولة. فالدولة التي تتحدّث باسـم المسـتضعفين ثمّ لا تصـل إليهم في الماء والطريق والمدرسـة تفقد جـزءًا من مضمونها الأخلاقـيّ. لذلك صار البنـاء ميدانًا من ميادين الجهـاد، لأنّ العدو كان يراهن على عجز الثورة عن إدارة الحياة بعد نجاحها في إسـقاط النظام السابق.

وقد درست بعض الأدبيات الغربيّة مؤسّسـة جهاد البناء بوصفها أداة للتنمية الريفيّة وترسيخ النظام بعد الثورة، لا مجرّد جهاز خدماتي مؤقت. وتكمن أهميّة هذه القراءة في أنّها تسمح بفهم جهاد البناء ضمن مسار بناء الدولة، حيث تتحوّل الشرعيّة من خطاب إلى خدمة، ومن شعار إلى مؤسّسـة. فالخدمة هنا ليست إحسـانًا منفصلاً، بل طريقة في وصل الدولة بالمجتمع المحليّ، وخصوصًا في الأطراف التي غالبًا ما تكون أول مواضع الاختبار في الدول الجديدة[1].

وتستند هذه الرؤية إلى أصل قرآنيّ يجعل عمران الأرض جزءًا من وظيفة الإنسان، كما في قوله تعالى: ﴿**هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**﴾ [هود: ٦١]. فالاستعمار هنا بمعنى طلب العمارة، أي إنّ الإنسـان مسؤول عن تحويل الأرض إلى مجال صلاح وإنتاج وعدل. وبذلك لا يكون البناء نشاطًا ماديًّا محضًا، بل فعلاً يدخل في وظيفة الإنسان الاجتماعيّة والدينيّة.

أهميّة جهاد البناء لا تنحصر في مرحلته الأولى؛ فهو أسّس ذاكرة اجتماعيّة لازمة لكلّ سياسة مقاومة لاحقة. فالدولة لا تسـتطيع أن تطلب من الناس الصبر في زمن العقوبات إذا لم تكن قد بنت معهـم تاريخ ثقة. والاقتصاد المقـاوم لا ينجح بمجرّد إصدار السياسـات، بل يحتاج إلى مجتمع يعتقد أنّ الدولة ليست غريبة عنه، وأنّ ما تطلبه منه في الأزمة قائم على علاقة سابقة من الخدمة والحضور.

كما أنّ جهاد البناء علّم الدولة أنّ الإدارة المركزيّة وحدها لا تكفي في المجتمعات الواسـعة والمتنوّعـة. فالوصول إلى الريـف يحتاج إلى معرفة محليّة، وإلى مشـاركة الأهالي، وإلى قدرة

1 - Lob, Iran›s Reconstruction Jihad, 2020.

على تحويل الحاجات الصغيرة إلى سياسة عامّة. وهذا ما جعل المؤسّسة، في صورتها الأولى، أكثر من جهـاز تنفيذيّ؛ فقد كانت مدرسـة في العلاقة بين الدولة والمجتمع. ومن هنا نشـأت قيمة المشاركة الشعبيّة، وهي قيمة ستعود لاحقًا في الاقتصاد المقاوم والجهاد الاقتصاديّ، لأنّ مواجهة الحصار لا تكون بقرار فوقيّ فقط، بل بإسناد اجتماعيّ واسع.

والبناء في هذه التجربة لم يكن محصورًا في البنية التحتيّة، بل شمل بناء معنًى جديد للدولة. فالدولة في النموذج الريعيّ أو التسـلطيّ قد تظهر للمواطن بوصفهـا جهاز أمر وجباية ورقابة، أمّـا الدولة في تجربة جهاد البنـاء فأرادت أن تظهر بوصفها يد خدمـة وحماية. هذا التحوّل في صورة الدولة له أثر عميق في لحظات الخطر؛ إذ إنّ المجتمع الذي يعرف الدولة بوصفها خادمة وحاضرة يكون أكثر استعدادًا للثقة بها حين تطلب منه الصبر أو المشاركة أو التضحية.

سابعًا: الاقتصاد المقاوم وبناء المناعة

إذا كان جهاد البناء قد أجاب عن سؤال وصول الثورة إلى الناس، فإنّ الاقتصاد المقاوم أجاب عن سؤال حماية الدولة والمجتمع حين يتحوّل الاقتصاد إلى ساحة حرب. فالعقوبات لا تضغط على الأرقام وحدها، بل تحاول تحويل العملة والسـوق والطاقة والدواء والاستثمار إلى أدوات لابتزاز القرار السـياسيّ. ومن ثمّ، لا يكون الاقتصاد المقاوم سياسـة قطاعيّة محدودة، بل رؤية في السيادة.

يقـوم الاقتصاد المقاوم على تقليـل الارتهان للخارج، وزيادة القدرة عـلى الإنتاج الداخليّ، وتنويـع أدوات الصمود، وحماية السـوق مـن الهزات المصطنعة. ولا يعنـي ذلك الانغلاق أو إنكار الحاجة إلى التبادل، بل يعني أنّ العلاقة بالخارج لا يجوز أن تتحوّل إلى تبعيّة تجعل القرار الوطنيّ رهينة للممرات الماليّة والتجاريّة التي يملك العدو تعطيلها.

وقد عرّفت وثيقة السياسـات العامّة للاقتصاد المقاوم هذا الاتّجاه بوصفه نموذجًا منبثقًا من الثقافة الثوريّة والإسلاميّة وقادرًا على مواجهة الحرب الاقتصاديّة المفروضة. وهذا التعريف مهمّ

لأنّه يُخرج الاقتصاد من اللغة التقنيّة وحدها، ويضعه داخل تصوّر أشمل: الاستقلال ليس موقفًا سياسيًّا فقط، بل بنية إنتاج وتمويل وتوزيع وثقافة استهلاك[1].

تناولت دراسات حديثة الاقتصاد المقاوم بوصفه خطابًا وسياسة للاستقلال الاقتصاديّ والمرونة في مواجهة العقوبات. وهذه الدراسات تفيد في بيان أنّ المسألة لا تتعلق بشعار داخليّ، بل بنمط من التفكير في إدارة الدولة تحت الضغط. فالمرونة هنا لا تعني قبول الضعف، بل تعني قدرة النظام على امتصاص الصدمة، وإعادة ترتيب الموارد، ومنع الضربة الخارجيّة من التحول إلى انهيار داخليّ[2].

ويتصل هذا المعنى بالأمر القرآنيّ بالإعداد: ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ**﴾ [الأنفال: ٦٠]. والقوة في زمن الحرب المركّبة ليست قوة عسكريّة فقط، بل تشمل الغذاء والدواء والطاقة والعلم والعمل والميناء والإدارة والثقة. فالدولة التي تملك السلاح ولا تملك دورة إمداد مستقرة تبقى معرّضة للضغط، والدولة التي تملك الموارد ولا تملك عدالة في توزيع كلفتها تضعف من الداخل.

ومن هنا يصبح الاقتصاد المقاوم حلقة بين جهاد البناء والجهاد الاقتصاديّ. فجهاد البناء أوجد القاعدة الاجتماعيّة، والاقتصاد المقاوم بنى مناعة مؤسّسيّة وسياديّة، أما الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ فيطلب تحويل هذه المناعة إلى سلوك عامّ وإلى طمأنينة محسوسة.

ولا يمكن فهم الاقتصاد المقاوم إذا فُصل عن مفهوم الحرب الاقتصاديّة. فالحرب الاقتصاديّة لا تكتفي بمنع التبادل أو تجميد الأموال، بل تحاول إعادة تشكيل توقّعات الناس: أن يتوقّع التاجر الخسارة، وأن يتوقّع العامل البطالة، وأن تتوقّع الأسرة ارتفاع الأسعار، وأن يتوقّع الطالب

---

١ - مكتب حفظ ونشر آثار الإمام السيد علي الخامنئي، «إبلاغ السياسات العامة للاقتصاد المقاوم»، ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤.

2 - Emami, “Beyond Sanctions,” 171–201.

غياب المستقبل. وعندما تتغيّر التوقّعات بهذه الصورة، يصبح السوق نفسه أداة في يد الضغط الخارجي. ولهذا فإنّ بناء المناعة لا يكون في السلع والمخازن فقط، بل في إدارة التوقّعات والثقة.

وتتطلّب المناعة الاقتصاديّة أيضًا تمييزًا بين الاكتفاء المنتج والاكتفاء الوهمي. فليس المطلوب أن تنتج الدولة كلّ شيء بأيّ كلفة، بل أن تعرف الحلقات التي يؤدّي فقدانها إلى ابتزاز القرار أو إذلال الناس. الغذاء والدواء والطاقة والتقنيات الحساسة والنقل والموانئ ليست قطاعات عاديّة؛ إنّها مفاصل سيادة، وكلّما زادت قدرة الدولة على حماية هذه المفاصل، انخفضت قدرة العدوّ على تحويل الحاجة إلى أداة ضغط[1].

ومن جهة أخرى، فإنّ الاقتصاد المقاوم لا ينجح إذا صار ذريعة لإغلاق السوق أمام الجودة أو لحماية الفساد باسم الاستقلال. فالاستقلال الاقتصاديّ لا يعني قبول الرداءة، بل يفرض على المنتج المحليّ أن يكون أكثر كفاءة، وعلى الدولة أن تحميه بقدر ما تطالبه بالجودة. ولذلك فإنّ الرقابة على المال العامّ، ومكافحة الامتيازات غير العادلة، وربط الدعم بالإنتاج الفعليّ، كلّها شروط داخليّة لنجاح المناعة.

ثامنًا: مفهوم الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ

لا يصحّ فهم الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ إذا اختُزل في مجرّد الدعوة إلى زيادة الإنتاج أو تحسين التعليم. فهو أعمق من ذلك؛ لأنّه يربط الإنتاج والوعي بموقع الصراع. فالجهاد، في معناه الخاصّ، ليس كلّ جهد، بل هو بذل الوسع في موضع هجوم العدو. فإذا كان الهجوم يقع على الاقتصاد، صار العمل والإنتاج وحماية السوق جزءًا من المواجهة، وإذا كان الهجوم يقع

1 - A. Keshavarzi and S. Fathi, "Resistance Economy: Importance, Requirements and Solutions," International Journal of Management, Accounting and Economics, 2014.

على الثقافة والوعي، صار التعليم والإعلام والتربية وحماية الثقة العامّة جزءًا من المواجهة.

بنـاءً على ذلك، لا يظهر الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ بوصفه فتوًى فقهيّة تفصيليّة، بل بوصفه توجيهًا قياديًا ذا مضمون دينيّ واسـتراتيجيّ. فالفتوى تحـدّد حكمًا خاصًّا في موضوع محدّد، أمّا التوجيه القياديّ فيشخّص طبيعة المرحلة ويحدّد ميدان الخطر ويدعو الأمة ومؤسّساتها إلى ترتيب وظائفها على هذا التشـخيص. وهذه الدقة ضروريّة حتّـى لا يخلط البحث بين المجال الفقهيّ التفصيليّ والمجال القياديّ العامّ[1].

إنّ نقل الاقتصاد والثقافة إلى مسـتوى الجهاد يعني توسـيع دائرة المسؤوليّة. فالدولة مطالبة بالسياسات والرقابة والدعم وحماية الإمداد، لكنّ المجتمع أيضًا مطالب بأن يشارك في الإنتاج وترشـيد الاسـتهلاك ومقاومة الاحتكار والشـائعة واليأس. ومن دون هذه المشـاركة لا ينجح الاقتصاد المقاوم؛ لأنّ السـوق لا تضبطـه القرارات وحدها، والثقة لا تبنـى بالبيانات وحدها، والتعليم لا يؤدّي وظيفته إذا انفصل عن أسئلة المجتمع.

ويتّصل ذلك بقاعدة قرآنيّة تمنع حصر المال والقدرة في فئة ضيقة: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧]. ففي زمن الحصـار يصبح الاحتكار والمضاربة أفعالاً خطرة، لأنّها لا تستغلّ حاجة الناس فقط، بل تساعد العدو على تحويل الندرة إلى خوف، والخوف إلى اضطراب. لذلك لا يكون الجهاد الاقتصاديّ إنتاجًا فقط، بل عدالة في حماية العامل والمستهلك والمستضعف من دفع الكلفة وحده.

وتفيد الرواية: «الكادّ على عياله كالمجاهد في سبيل الله» في بيان القيمة الدينيّة للعمل الذي يحفظ الكرامة والمسـؤوليّة. ولا يراد من الاستشـهاد بها مسـاواة كل عمل بأيّ صورة من صور الجهاد، بل بيان أنّ العمل الحلال حين يقع في سياق حفظ الأسرة والمجتمع والسيادة يكتسب

١ - مكتب حفظ ونشر آثار الإمام السيد علي الخامنئي، «الجهاد الاقتصاديّ»، ملف موضوعي، تاريخ الاطلاع: ٢ أيار/مايو ٢٠٢٦.

بعدًا أخلاقيًا يتجاوز المنفعة الفرديّة[1].

بهـذا المعنى، يصبـح الجهاد الاقتصاديّ والثقـافيّ انتقالاً من خطاب المناعة إلى ممارسـة الاسـتقرار. فالمطلوب ليس أن تصمد الدولة في وجه العقوبات فقط، بل أن تمنع العقوبات من إدارة وعي المجتمع وحياته اليوميّة.

وتـبرز أهميّة الثقافة هنا لأنّها المجال الذي يحدّد معنى الكلفة. فالكلفة الاقتصاديّة نفسـها قد تفسّر في مجتمع ما بوصفها دليل فشل، وقد تفسّر في مجتمع آخر بوصفها ثمن استقلال إذا وُجدت العدالة والوضوح والثقة. ليست الثقافة بديلاً عن الخبز، لكنها تحدّد كيف يفهم الإنسان الصعوبة، وهل يواجهها بعمل وتنظيم أو يستسـلم أمامها باليأس. لذلـك لا ينفصل الجهاد الاقتصاديّ عن الجهاد الثقافيّ، لأنّ الاقتصاد بلا معنًى يصبح عبئًا، والمعنى بلا اقتصاد يصبح تجريدًا.

كما أنّ التوجيه القيادي لا يعفي المؤسّسـات من الترجمة العمليّـة. فحين يقال إنّ الاقتصاد ميدان جهاد، لا يكفي أن يردّد المسؤولون العبارة في الخطابات؛ بل يجب أن تظهر في الموازنات، وفي مكافحة الفسـاد، وفي حماية العامل، وفي توجيـه الائتمان إلى الإنتاج، وفي ربط الجامعة بالمصنع، وفي ضبط الاستيراد بما لا يخنق الإنتاج ولا يضرّ بحاجات الناس. فالاختبار الحقيقيّ للمفهوم هو قدرته على إنتاج إجراءات محدّدة لا مجرد تعبئة نفسيّة.

ومـن هنا ينبغي التمييز بين التعبئة العابرة والتكليف المسـتمرّ. فالتعبئـة العابرة قد تنجح في لحظة الخطر، لكنّها تضعف إذا طال الزمن. أمّا التكليف المسـتمرّ فيحتاج إلى مؤسّسات تعيد إنتاج السـلوك المطلـوب يوميًّا: قوانين تحمـي الإنتاج، تعليم يربيّ عـلى العمل، إعلام يشرح المخاطر، سـوق يحاسب المحتكر، وأسرة تربيّ على الاسـتهلاك الواعي. بهذا المعنى يصبح الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ هندسة اجتماعيّة أخلاقيّة، لا مجرد نداء موسميّ.

---

١ - محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٦٧، كتاب التجارة، أبواب مقدماتها، باب استحباب الكسب للعيال، ح ٢٢٠٠١.

تاسعًا: العامل والمعلّم بوصفهما ركيزتيَ المرحلة

يمثّل العامل والمعلّم في رؤية الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ صورتين اجتماعيّتين لميدانين متلازمين: الإنتاج والوعي. فالعامل يحفظ قدرة المجتمع على تحويل الموارد إلى سلع وخدمات، والمعلّم يحفظ قدرة المجتمع على فهم معنى الصبر والعمل والاستقلال. وإذا ضرب العدو الاقتصاد والثقافة معًا، كان من الطبيعيّ أن يكون العامل والمعلّم في قلب المواجهة.

العامل ليس مجرّد عنصر من عناصر الإنتاج، بل هو حامل مباشر لقوة الدولة في زمن الحصار. فكلّ سلعة تنتج في الداخل، وكلّ مهارة تقلّل الحاجة إلى الخارج، وكلّ مصنع يستمرّ رغم الضغط، يمثّل درجة من درجات السيادة. ومن هنا تكون حماية العامل جزءًا من حماية الجبهة الاقتصاديّة، لأنّ تسريح العمّال أو إهمال حقوقهم لا يُضعف أسرة واحدة فقط، بل يُضعف القدرة الإنتاجيّة والثقة الاجتماعيّة. ولا يجوز أن يتحوّل شعار الجهاد الاقتصاديّ إلى عبء على العامل وحده. فالدولة وأصحاب العمل مطالبون بأن يحموا العمل، وأن لا يجعلوا العامل أول ضحيّة للأزمة. كما أنّ دعم الإنتاج لا يجوز أن يتحوّل إلى امتياز بلا مسؤوليّة؛ إذ ينبغي ربط الدعم بحفظ العمل وتحسين الجودة ومنع الاحتكار. فالجهاد الاقتصاديّ الحقيقيّ لا يطلب التضحية من الضعفاء وحدهم، بل يفرض العدل على حلقات السوق كلّها.

أمّا المعلّم، فهو ليس ناقلاً للمعلومة فحسب، بل شريك في بناء المناعة الثقافيّة. فالحرب الاقتصاديّة لا تعمل بالأرقام فقط، بل تعمل بالشائعة واليأس والتشكيك في المستقبل. والمعلّم الذي يربط العلم بالمسؤوليّة، والعمل بالكرامة، والاستقلال بالصبر الواعي، يسهم في حماية المجتمع من الهزيمة النفسيّة. ولذلك لا يمكن فصل الجهاد الثقافيّ عن المدرسة والجامعة والمناهج والتربية الوطنيّة[1].

---

١ - مكتب حفظ ونشر آثار آيّة الله السيد مجتبى الحسيني الخامنئي، «رسالة آيّة الله السيد مجتبى الحسيني الخامنئي بمناسبة يوم العمال وعيد المعلّم»، الموقع الرسمي لمكتب القائد، ١ أيار/مايو ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢٩ أيار/مايو ٢٠٢٦.

إنّ جمع العامل والمعلّم في بيان واحد لا ينبغي أن يُقرأ بوصفه مناسبة احتفاليّة، بل بوصفه إعلانًا لبنية المرحلة. فالإنتاج بلا وعي قد يتحوّل إلى حركة بلا معنًى، والوعي بلا إنتاج قد يتحول إلى خطاب بلا أثر. أما الجمع بينهما فيجعل المجتمع قادرًا على تحويل المعرفة إلى عمل، والعمل إلى استقلال، والاستقلال إلى استقرار.

ومن هنا يجب أن تعاد صياغة العلاقة بين التعليم والإنتاج. فالمدرسة والجامعة لا ينبغي أن تبقيا بعيدتين عن حاجات الصناعة والزراعة والطاقة والدواء والمياه، ولا ينبغي أن يبقى المصنع منفصلاً عن البحث والتدريب. فالجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ يتطلب جسرًا دائمًا بين المعرفة والعمل.

ويقتضي إنصاف العامل أن يعاد النظر في مكانته داخل الخطاب الاقتصاديّ. فالاقتصاد كثيرًا ما يتحدث عن رأس المال والاستثمار والبنية التحتيّة، لكنّه يختصر العامل في كلفة الأجور. أما في منطق الجهاد الاقتصاديّ، فالعامل هو حامل المهارة والانتظام والخبرة المتراكمة. وإذا هاجر العامل الماهر، أو ضعفت كرامته، أو شعر أنّ الدولة لا تراه، خسرت البلاد قدرة لا تعوّض بسهولة. لذلك فإنّ التدريب، والحماية الاجتماعيّة، والأجر العادل، والسلامة المهنيّة، ليست مسائل جانبيّة، بل عناصر في أمن الإنتاج.

وكذلك المعلّم يحتاج إلى حماية ماديّة ومعنويّة حتّى يستطيع أداء وظيفة الجهاد الثقافيّ. فلا يصح أن يطلب منه بناء الوعي وهو غارق في القلق أو مهمّش في القرار التربويّ. إنّ مكانة المعلّم ليست ترفًا اجتماعيًّا، بل شرط لجودة التعليم، وجودة التعليم شرط لبناء الإنسان المنتج والواعي. ومن هنا ينبغي أن يرتبط الحديث عن المعلّم بسياسات إعداد وتأهيل ومناهج وبيئة مدرسيّة، لا بمجرد عبارات التكريم في المناسبات.

عاشرًا: الموانئ والإمداد والسيادة الاقتصاديّة

لا يكتمل الجهاد الاقتصاديّ داخل المصنع والسوق فقط، لأنّ الحرب الاقتصاديّة الحديثة

تضغـط أيضًا عبر الموانئ والسـواحل والممـرات البحريّة والتأمين والنقل. فـإذا تعطلت دورة الإمداد ارتبك السـوق، وإذا خاف التاجر من الشحن ارتفعت الأسـعار، وإذا تحوّل الميناء إلى نقطة تهديد انتقلت الحرب من البحر إلى بيت المواطن. لذلك تصبح الموانئ في هذا السـياق شرايين استقرار لا منشآت تجاريّة فحسب.

حين تطرح بيانات سياسـيّة أو عسكريّة مبدأ أنّ أمن موانئ الخليج الفارسيّ وبحر عُمان «إمّا للجميع أو لا أحد»، فإنّ المعنى الاقتصاديّ لهذا الموقف أنّ أمن التجارة لا يجوز أن يكون امتيازاً لطرف ووسيلة خنق لطرف آخر. فالدولة المحاصرة لا تستطيع أن تنظر إلى البحر باعتباره هامشًا أمنيًا، بل باعتباره طريقًا للغذاء والدواء والطاقة والمواد الأوليّة وحركة العمل[1].

الميناء في الجهاد الاقتصاديّ يعني العمل والإمداد والأسعار والثقة. فإذا حُميَ الميناء انعكس ذلك على اسـتمرار الإنتاج، وإذا أدير بكفاءة انعكس على اسـتقرار السوق، وإذا شعر الناس أنّ طرق الإمـداد لم تنقطع ضعف أثر الشـائعة. وعلى العكس، فإنّ أيّ اضطـراب في الموانئ قد يتحوّل سريعًا إلى موجة خوف، ولو لم يكن النقص الحقيقي كبيراً، فالحرب المركّبة تستثمر في الخوف كما تستثمر في الندرة.

وهنا يظهر دور التكامل المؤسّسيّ. فالحرس والقوات المسلّحة يحميان الشرايين الاستراتيجيّة، والحكومة تنظم السوق وتضبط الأسـعار وتمنع الاحتكار، والبسيج يساند في التوعية ومقاومة الشـائعة ودعم السلوك الاجتماعيّ الواعي. ولا ينجح هذا التكامل إذا تحولت المؤسّسات إلى بدائل متزاحمة، بل ينجح حين يعرف كل طرف وظيفته ضمن غاية واحدة: تثبيت الاستقرار.

وتشـير بعض البيانات المتعلقة بمضيق هرمز والرقابة عليه إلى أن أمن الممرات البحريّة جزء من الردع والسـيادة الاقتصاديّة معًا. فالمضيق لا يُقرأ بوصفه ورقة ضغط مجرّدة، بل بوصفه رمزاً

١ - وكالة تسنيم للأنباء، «أمن الموانئ في الخليج الفارسي وبحر عمان إمّا للجميع أو لا أحد»، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢ أيار/مايو ٢٠٢٦.

لحقيقة أنّ الاستقلال لا يتحقق داخل الحدود البريّة وحدها، بل يحتاج إلى حماية الطرق التي تعبر منها الحياة الاقتصاديّة[1].

وعليه، فالجهاد الاقتصاديّ في الموانئ لا يعني العسكرة وحدها، ولا الإدارة الفنيّة وحدها، بل يعني الجمع بين الردع والكفاءة والعدالة. فلا فائدة من حماية الممرّ إذا بقي السوق محتكَرًا، ولا فائدة من الرقابة إذا لم يصل أثرها إلى المواطن في انتظام السلعة والسعر.

وتزداد أهميّة الموانئ لأنّ المجتمع لا يرى سلاسل الإمداد إلّا حين تتعطل. فالسلعة الموجودة على الرفّ تخفي خلفها شبكة واسعة من السفن والتأمين والمستودعات والجمارك والنقل والطاقة والعمال. وعندما تضطرب حلقة واحدة قد يشعر المواطن بالنتيجة في السعر أو الندرة. لذلك فإنّ إدارة الإمداد في زمن الضغط تحتاج إلى شفافيّة وكفاءة وسرعة استجابة، حتى لا تتحول الفجوة المؤقتة إلى ذعر دائم.

كما أنّ السيادة البحريّة لا ينبغي أن تُستخدم لتبرير غياب الإصلاح الإداريّ. فحماية الميناء من العدو لا تكفي إذا كان الميناء نفسه يعاني بطئًا أو فسادًا أو سوء تنسيق. الجهاد الاقتصاديّ يطلب من المؤسّسة الأمنيّة أن تحمي، ومن المؤسّسة الإداريّة أن تنظّم، ومن المؤسّسة القضائيّة أن تحاسب، ومن المجتمع أن لا يستسلم للشائعة. إنّ قوة الممرّ البحري تبدأ من الردع، لكنها تكتمل بالإدارة النظيفة. ويظهر في هذا الباب أنّ الاقتصاد والثقافة يلتقيان من جديد. فإدارة الإمداد تحتاج إلى قرارات اقتصاديّة وأمنيّة، لكنها تحتاج أيضًا إلى وعي اجتماعيّ يمنع التخزين المذعور، ويقاوم الشائعات، ويميز بين النقص الحقيقي والنقص المصنوع. لذلك لا يمكن حماية الميناء بالسلاح والإدارة فقط إذا كان المجتمع يستجيب لكل خبر مضلل. إنّ أمن الإمداد يبدأ من البحر، لكنه يكتمل في وعي المستهلك والسوق والإعلام.

---

١ - وكالة فارس للأنباء، «مقر خاتم الأنبياء: عودة السيطرة على مضيق هرمز إلى ما كانت عليه»، نيسان/أبريل ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢ أيار/مايو ٢٠٢٦.

حادي عشر: من المناعة إلى الاستقرار

تلتقي حلقات الدراسة كلها عند مفهوم الاستقرار. فجهاد البناء بنى الثقة، والاقتصاد المقاوم بنى المناعة، والجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ يريد أن يحول الثقة والمناعة إلى طمأنينة يوميّة. والاستقرار هنا لا يعني غياب المشكلات، ولا يعِد الناس بحياة بلا كلفة؛ فهذا لا تعرفه الدول في أزمنة السلم، فكيف في زمن الحصار؟ لكنه يعني أن لا تتحوّل كل صدمة إلى فوضى، ولا كل شائعة إلى انهيار، ولا كل ضغط خارجي إلى قلق دائم.

الفرق مهمّ بين الألم الاقتصاديّ والقلق المزمن. فقد يمر المجتمع بألم بسبب العقوبات أو نقص الموارد، لكنه لا ينهار إذا امتلك معنًى ومؤسسات وثقة وقدرة على التكيف. أمّا القلق المزمن فيجعل الناس ينتظرون الانهيار قبل وقوعه. والعدو، حين لا يستطيع إسقاط الدولة مباشرة، يحاول أن يصنع هذا القلق عبر الشائعة والتهديد والمضاربة وتصوير المستقبل كطريق مسدود.

لذلك فإنّ منع القلق جزء من الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ. ولا يكون ذلك بالدعاية وحدها، بل بسياسات محسوسة: حماية العمل، ضبط الاحتكار، تأمين الإمداد، دعم الإنتاج، ربط التعليم بالمهارة، ومعاقبة الفساد. فالناس لا يثقون بالخطاب إذا رأوا المضارب أقوى من العامل، والمحتكر أكثر أمنًا من المستهلك، والفساد محميًّا بشعارات عامة.

والرفاه المقصود هنا ليس استهلاكًا منفلتًا، بل طمأنينة عادلة: أن يجد الإنسان عملاً، وأن يحصل على حاجاته الأساسيّة بكرامة، وأن لا يصبح الدواء إذلالاً، ولا المدرسة عبئًا خانقًا، ولا السعر سلاحًا نفسيًّا يوميًّا. بهذا المعنى، يكون تحويل الردع إلى رفاه عادل مسؤوليّة مركزيّة في الجمهوريّة المستقرة. فالقوة التي لا تنعكس على حياة الناس تبقى قوة بعيدة عن الاختبار الاجتماعيّ.

وقد بيّنت تقارير ودراسات متعدّدة أنّ العقوبات تترك أثرًا حقيقيًا في التجارة والاستثمار والمعيشة، لكنّها لا تنتج بالضرورة خضوعًا سياسيًّا مباشرًا. والسبب أنّ أثر العقوبات يتوقف

على بنية المجتمع والمؤسّسات والثقة. فإذا امتلك المجتمع قدرة على التكيف، وانضبطت الدولة بالعدل، ضعف أثر الضغط الخارجيّ. أما إذا اجتمع الحصار الخارجيّ مع فساد داخليّ واحتكار وشائعة، تضاعف الأثر[1].

وتفيد دراسات قياس أثر العقوبات في إيران بأنّ الضغط الخارجيّ ينعكس على سعر الصرف والتضخم والناتج وفرص العمل، لكنّه يصبح أشد خطرًا حين يقترن بسوء إدارة أو فساد أو غياب ثقة. ولذلك فإنّ الجهاد الاقتصاديّ لا يواجه الخارج فقط، بل يواجه أيضًا قابليّة الداخل للانكشاف[2].

ومن هنا تكون العدالة قلب جهاد الاستقرار. فلا يصحّ أن يحمل الفقراء وحدهم كلفة المواجهة بينما ينجو أصحاب الامتياز. ولا يصحّ أن يطلب من الناس ترشيد الاستهلاك بينما تُترك المضاربة والاحتكار بلا محاسبة. فالجهاد الاقتصاديّ الحقيقيّ يحمي الدولة من العدو، ويحميها أيضًا من قابليتها الداخليّة للانكشاف.

ويحتاج الاستقرار إلى لغة صادقة. فالمجتمع لا يطلب من الدولة أن تنكر المشكلات، بل يطلب أن تسمّيها وتضع لها طريقًا واضحًا. إنّ إخفاء الصعوبات يضعف الثقة حين تظهر، والمبالغة في الوعود تجعل كلّ تأخير خيبة. أمّا الصراحة المقرونة بالعمل فتجعل الناس شركاء في الحلّ. لذلك ينبغي أن يكون الخطاب الاقتصاديّ جزءًا من الجهاد الثقافيّ: يشرح، ويطمئن، ويحاسب، ولا يهرب من الحقائق.

ومن شروط الاستقرار أيضًا أن تتحوّل المقاومة من حالة طوارئ إلى نظام حياة منظّم. فليس المطلوب أن يعيش المجتمع في تعبئة قلقة دائمة، بل أن تتحوّل قيم الجهاد الاقتصاديّ إلى

1 - Congressional Research Service, Iran Sanctions, RS20871, Washington, DC: Congressional Research Service, 2024.

2 - Dario Laudati and M. Hashem Pesaran, "Identifying the Effects of Sanctions on the Iranian Economy Using Newspaper Coverage," arXiv:2110.09400, 2021.

عادات مؤسّسيّة: تخطيط أفضل، إنتاج أجود، استهلاك أهدأ، تعليم أقرب إلى حاجات المجتمع، إعلام أقلّ انفعالاً، وأسواق أكثر عدلاً. وعندها لا يعود الاستقرار حالة مؤقتة، بل يصبح قدرة متجددة على التعامل مع الصدمات.

ولا يكتمل الاستقرار إلّا حين يشعر المواطن بأنّ الدولة ترى تفاصيل حياته. فقد تكون المؤشّرات الكبرى مقبولة، لكنّ الأسرة لا تقرأ الاقتصاد من الجداول، بل من ثمن الغذاء، وأجرة النقل، وفرصة العمل، وكلفة التعليم، ووصول الدواء. لذلك يجب أن يترجم الجهاد الاقتصاديّ نفسه في هذه التفاصيل الصغيرة. فالدولة التي تحمي القرار الكبير ولا تحمي كرامة الحياة اليوميّة تترك فجوة يدخل منها القلق والخصم معًا.

النتائج

١. الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ ليس بديلاً عن الاقتصاد المقاوم، بل تطوير له؛ فالاقتصاد المقاوم يبني المناعة، والجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ يسعى إلى تحويل المناعة إلى مشاركة عامة واستقرار محسوس.

٢. جهاد البناء يمثّل الحلقة الاجتماعيّة الأولى في المسار؛ لأنّه أسّس علاقة ثقة بين الدولة والمجتمع، ولا سيما في الأطراف والقرى والمناطق المستضعفة.

٣. الجهاد في هذا السياق مفهوم يتحرك مع موضع الهجوم؛ فإذا استهدف العدو البناء صار البناء جهادًا، وإذا استهدف الاقتصاد والثقافة صار حفظ الإنتاج والوعي ميدانين من ميادين الجهاد.

٤. العامل والمعلّم ليسا رمزين احتفاليين، بل هما ركيزتان عمليّتان: العامل يحفظ الإنتاج، والمعلّم يحفظ الوعي، ومن دونهما لا تتحوّل المقاومة إلى استقرار.

٥. الموانئ والإمداد والسوق ليست ملفّات فنيّة محضة، بل شرايين سيادة واستقرار، ويجب إدارتها بوصفها جزءًا من الحرب الاقتصاديّة المركّبة.

٦. نجاح الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ مشروط بالصدق والعدل: الصدق في تشـخيص الأزمة، والعدل في توزيع الكلفة ومحاسبة الاحتكار والفساد.

التوصيات

١. تحويل مفهوم الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ إلى برنامج تنفيذيّ قابل للقياس، يربط بين الإنتاج والأسعار، والعمل والإمداد، والتعليم والمهارة، والموانئ والسوق.
٢. جعـل حمايـة العامل محورًا في سياسـات الدعـم والإنتاج، بحيث يرتبـط أيّ دعم للمؤسّسات بحفظ فرص العمل وتحسين الجودة ومنع التسريح السريع.
٣. إعادة ربط التعليم بحاجات الإنتاج والسيادة، عبر مناهج وتدريب ومشروعات بحثيّة تخدم مشكلات الطاقة والزراعة والصناعة والدواء والمياه.
٤. التعامل مع الموانئ والسـواحل وخطوط الإمـداد بوصفها جبهات اقتصاديّة، تجمع بين الردع الأمنيّ والإدارة الاقتصاديّة والرقابة العادلة.

خاتمة:

خلصت الدراسة إلى أنّ الجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ في رؤية الإمام السيد (مجتبى الحسيني الخامنئي) يمثل حلقة متقدمة في مسار الجمهوريّة الإسلاميّة؛ فهو يستند إلى جهاد البناء بوصفه تأسيسًـا للعمران الاجتماعيّ، وإلى الاقتصاد المقاوم بوصفه بناءً للمناعة، ثم يتجه إلى تحويل هذه المناعة إلى استقرار محسوس في العمل والتعليم والإمداد والسوق.

ولا يعني الانتقال إلى منطق الدولة والمؤسّسـات والاستقرار التخلّي عن الثورة أو المقاومة، بل إنضاجهما. فالثورة التي لا تبني تبقى صرخة، والمقاومة التي لا تسـتقرّ تبقى تعبًا طويلاً، أمّا الدولة التي تجمع البناء والمقاومة والاسـتقرار فتسـتطيع أن تفشل العدو في الحرب والاقتصاد

والثقافة والحياة اليوميّة.

وقد ظهر أنّ العامل والمعلّم هما عمـودا المرحلة: العامل يحفظ الإنتاج ويمنع الحصار من تحويل الحاجة إلى شلل، والمعلّم يحفظ الوعي ويمنع الحرب النفسيّة من تحويل الصعوبة إلى يأس. وبينهما تتحرك الدولة والمجتمع في بنية واحدة هدفها منع العدوّ من إدارة الندرة والخوف.

ويبقى نجاح هذا المسـار مرهونًـا بشرطين متلازمين: الصدق في تشـخيص الخطر وإعلان المشـكلات، والعدل في توزيع الأعباء وحماية الضعفاء ومحاسبة المستفيدين من الأزمة. فإذا اجتمـع الصدق والعدل أمكن للجهاد الاقتصاديّ والثقافيّ أن يخرج من مسـتوى الشـعار إلى مستوى الدولة والمجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: النصوص والبيانات الأصليّة العربيّة

- محمد بن الحسن الحر العاملي: وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ج ١٧، كتاب التجارة، أبواب مقدماتها، باب استحباب الكسب للعيال.
- مكتب حفظ ونشر آثار الإمام السيد علي الخامنئي، «إبلاغ السياسات العامة للاقتصاد المقاوم»، ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: ٢ أيار/مايو ٢٠٢٦.
- مكتب حفظ ونشر آثار الإمام السيد علي الخامنئي، «الجهاد الاقتصاديّ»، ملف موضوعي، تاريخ الاطلاع: ٢ أيار/مايو ٢٠٢٦.
- مكتب حفظ ونشر آثار آيّة الله السيد مجتبى الحسيني الخامنئي، «رسالة آيّة الله السيد مجتبى الحسيني الخامنئي بمناسبة يوم العمال وعيد المعلّم»، الموقع الرسمي لمكتب القائد، ١ أيار/مايو ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢٩ أيار/مايو ٢٠٢٦.
- وكالة تسنيم للأنباء، «أمن الموانئ في الخليج الفارسي وبحر عمان إمّا للجميع أو لا أحد»، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢ أيار/مايو ٢٠٢٦.
- وكالة فارس للأنباء، «مقر خاتم الأنبياء: عودة السيطرة على مضيق هرمز إلى ما كانت عليه»، نيسان/أبريل ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢ أيار/مايو ٢٠٢٦.

ثانيًا: الدراسات الأكاديميّة والتقارير الإنجليزيّة

- Batmanghelidj, Esfandyar. “Resistance Is Simple, Resilience Is Complex: Sanctions and the Composition of Iranian Trade.” In Iran Under Sanctions. Johns Hopkins School of Advanced International Studies (SAIS), 2024.

- Congressional Research Service. Iran Sanctions. RS20871. Washington, DC: Congressional Research Service, 2024.
- Emami, Sina. "Beyond Sanctions: The Resistance Economy as the Islamic Republic of Iran's Policy Discourse for Economic Independence." Journal of World Sociopolitical Studies 8, no. 1 (2024): 171–201.
- Keshavarzi, A., and S. Fathi. "Resistance Economy: Importance, Requirements and Solutions." International Journal of Management, Accounting and Economics, 2014.
- Laudati, Dario, and M. Hashem Pesaran. "Identifying the Effects of Sanctions on the Iranian Economy Using Newspaper Coverage." arXiv:2110.09400, 2021.
- Lob, Eric. Iran's Reconstruction Jihad: Rural Development and Regime Consolidation after 1979. Cambridge: Cambridge University Press, 2020.